

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون



٣٤٨٩

الجمعة، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الساعة ١٢٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد كارديناس (الأرجنتين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
اندونيسيا	السيد ويستومورتي
إيطاليا	السيد فولتشي
بوتسوانا	السيد ليغويلا
الجمهورية التشيكية	السيد رو فنسكي
رواندا	السيد باكوراموتسا
الصين	السيد وانغ شويشيان
عمان	السيد الخصبي
فرنسا	السيد مريميه
نيجيريا	السير ديفيد هناي
هندوراس	السيد ايواه
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مارتينيز بلانكو
	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن بعثة مراقبة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/1995/9)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وأود أن أستعرضي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1995/7، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، والاتفاقين المرفقين بها.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

المتكلم الأول ممثل ليبريا، وأعطيه الكلمة.

الحالة في ليبريا

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدتي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وسجل خدمتكم المتميزة يبين لنا أن مداولات المجلس ستتحقق كل نجاح.

كما أود أنأشكر سفير رواندا على قيادته للمجلس خلال الشهر الماضي، والتي أسفرت عننتائج إيجابية.

يعرب وفد بلادي عن امتنانه العميق للأمين العام السيد بطرس بطرس غالى، لاهتمامه الدائب وانشغاله المباشر بالأزمة الليبية. ونقدر، بصفة خاصة، تقريره المرحلي الثامن عن أنشطة بعثة مراقبى الأمم المتحدة فى ليبريا وعن الوضع الذى آلت إليه مبادرات السلم التى يسعى إلى تنفيذها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (اكواس) فخامة الرئيس جيري رولينغز، رئيس جمهورية غانا، وقادة الأكواس الآخرون، بالاتفاق مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبية. وقادة الفصائل وغيرهم من المعنيين بالصراع فى ليبريا - تلك المبادرات الرامية إلى إيجاد حل مقبول و دائم للحرب الأهلية الليبية.

إن التوصيات المفيدة التي قدمتها البعثة رفيعة المستوى برئاسة السيد لانسانا كوباتي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والتي يقرها الأمين العام في تقريره، إنما تبلور بوضوح تام شتى أبعاد المشكلة الليبية. ووفد بلادي، يشاطر التفاؤل بأنه إذا ما ترجمت تلك المقترفات إلى أعمال، فلن يطول انتظار تحقيق سلام دائم في ليبريا وفي المنطقة دونإقليمية بأسرها.

التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبريا (S/1995/9)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليبريا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم - بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

عدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبريا) المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبريا، الوثيقة S/1995/9.

معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/1995/22، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

طلب الأمين العام، في تقارير متعاقبة إلى المجلس، زيادة مساهمة الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني للبيرو. ولما كان الصندوق يستخدم لتقديم المساعدة إلى البلدان المساهمة بقوات، فوفد بلادي ينضم إلى الأمين العام في ندائه بزيادة المساهمات في الصندوق. وفي هذا السياق، شكر البلدان التي استجابت للنداء وكذلك البلدان المساهمة بقوات.

لا تزال الأزمة الإنسانية الخطيرة في ليبيريا، التي أعطتها الأمين العام مكاناً بارزاً في تقريره، جديرة بتعاطف ودعم المجتمع الدولي. ونرحب بنداء المجلس لزيادة المساعدة الإنسانية كما تم النص على ذلك في مشروع القرار.

عندما يتضمن حسم الأزمة الليبية في النهاية، فإنها ستكون بشيراً بوجود معلم بارز هام فيما يمكن أن يتحقق عن طريق حفظ السلام الإقليمي المدعوم بإجراء حاسم من المجتمع الدولي عن طريق مجلس الأمن. لذا، نناشد المجلس أن يستمر في تقديم تعاونه ودعمه الثابتين إلى أن يتم تحقيق السلام في ليبيريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل ليبيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. إذا لم أسمع اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.
لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد وانغ شويشيان (الصين): تقف عملية السلام الليبية الآن عند منعطف حاسم. ويسعدنا أن نلاحظ أن الأطراف في ليبيريا وقعت على اتفاق أكرا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وتعهدت بعد ذلك باحترام وقف شامل لإطلاق النار. وهذا ليس بالتأكيد إنجازاً صغيراً، فقد أرسى أساساً صلباً للنهوض بعملية السلام في ليبيريا.

ولئن كان من مصادر الأسى والإحباط الشديدين بالنسبة لنا أن نلاحظ أن المحادثات التي دارت في أكرا مع زعماء الفصائل الليبية، والتي كان يجب أن تبلغ ذروتها بإنشاء مجلس دولة جديد، قد وصلت على ما يبدو إلى طريق مسدود، فإننا نأمل في أن تكون هذه مجرد انتكاسة مؤقتة.

لقد أعلنا، نحن الغالبية الساحقة لليبيريين، عن رغبتنا في السلام. فمناخ السلم والاستقرار هو وحده الكفيل بتحقيق تطلعاتنا وطموحاتنا. ويجب أن يتحلى زعماء الفصائل بالشجاعة والمرونة للتوصل إلى توافق سياسي والشروع في عمليةصالحة الوطنية. لذا، نناشد بقوة وحماس إحساسهم بالأخوة وحب الوطن ونطلب منهم أن يتعاطفوا مع معاناة أشقائهم الطويلة التي لا داعي لها.

ولئن كنا نسلم بأن مسؤولية إنهاء الحرب تقع على عاتق الليبيريين، وإن المجتمع الدولي، لا سيما منه الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، قد أنفق موارد ضخمة على حفظ السلام وبناء السلام في ليبيريا. فلا تزال الحاجة قائمة لاستمرار مشاركته في ليبيريا.

ولئن كنا نرحب بتوصية الأمين العام بتمديد ولايةبعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا، فإن وفد بلادي كان يفضل التمديد لفترة أطول نظراً لمسؤوليات هذه البعثة المباشرة في تنفيذ الجدول الزمني الموضوع لوقف إطلاق النار الساري الآن، وتوزع أسلحة الأطراف المتحاربة وتسرير قواتها العسكرية، بالإضافة إلى مشاركتها في إجراء الانتخابات الديمقراطية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

يؤكد تقرير الأمين العام على الحاجة الماسة للامتثال الكامل لحظر الأسلحة المفروض على ليبيريا. وحقيقة الأمر هي أنه ما دام مد الفصائل بالأسلحة مستمراً، فسيظل يسفر عن استخدام القوة.

ونرحب بمطالبة الأمين العام بعقد اجتماع قمة لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا لمعالجة هذه الشواغل وغيرها. لكن مجلس الأمن يتعين عليه أن يتخذ الخطوات المناسبة لضمان الامتثال للحظر الذي فرضه بنفسه على الأسلحة، وهو ما أشرت إليه توا. لقد

سبقت مباشرة شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي شهود تدهورا في الحالة السياسية والأمنية في ليبيريا إلى حد استدعى إجراء خفض كبير في عدد المراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا، وساقت الحالة الإنسانية وأصبحت مساحة الأرض التي يسيطر عليها فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لا تقتصر على أكثر من ١٥ في المائة من مساحة البلاد.

إذاء هذه الخلفية، ترحب حكومة بلادي والدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا في أكرا تحت رعاية الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والذي يبني على اتفاقيات ياموسوكرو وكوتونو واكوسمبو، ويتضمن جدول زمنيا لتنفيذ البرنامج المفضي إلى وقف إطلاق النار وإلى الانتخابات.

وعندما يأخذ المرء في الاعتبار سلسلة الوعود التي نُكِّث بها وسوء النية الذي أبدته حتى الآن الأطراف والفصائل في ليبيريا بالنسبة للالتزامات السابقة، فسيكون معذورا إذا شعر بالتشاؤم إزاء إمكانيات آفاق هذا الاتفاق الأخير، إن لم يصرف النظر عنه فورا. وكانت كنا بحاجة إلى تبرير هذا التشاوُم، إذ علمنا بعد ذلك أن المحاولة الأخيرة التي بذلت في أكرا للاتفاق على تركيبة المجلس الانتقالي لليبيريا قد أجهضت. إننا نأسف لهذه النتيجة ونرجو أن لا تتلاشى إلى الأبد الآمال الكبيرة التي كانت قد بدأت تكتسب الزخم.

لما كان حل الصراع الليبيري يقع في نهاية المطاف على عاتق الليبيريين، فلا يسع المرء سوى أن يأمل بأن تنتهز الأطراف الفرصة القائمة الآن فتدرك، مهما بدا ذلك مؤسفا، حماقة الاستمرار في النهج المدمر لحرب تدور بين الأشقاء وضحاياها في الدرجة الأولى من المدنيين الأبراء، وخصوصا النساء والأطفال.

إن مشروع القرار المعروض علينا يشهد على الاهتمام المستمر للمجتمع الدولي في مساعدة الليبيريين على حل مشكلاتهم. وكان وفد بلادي يفضل تمديد ولاية بعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ستة أشهر، لإتاحة الوقت الكافي للبدء بالمرحلة الأولى والحساسة المتعلقة بالجوانب العسكرية من اتفاق أكرا والتقييد بها قبل أن

ومرة أخرى دلل الواقع في ليبيريا أنه لا يمكن تحقيق السلام بالوسائل العسكرية. إن التفاوض والحوار بصورة دُؤوبَة وصبوحة ومخلصة هما الطريقة الوحيدة للتوصيل إلى حل سياسي مقبول لجميع أطراف الصراع. المهم في هذا المجال هو توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف للالتزام بالتسوية السلمية. فالصراع في بلد ما يجب، في المطاف الأخير، أن يحسمه أبناء شعبه بأنفسهم. فالمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، لا يمكنه الاضطلاع بأكثر من دور تكميلي مشجع في هذا المضمار. إننا نأمل ونعتقد أن الأطراف الليبيرية، خدمة لمصالحها الوطنية، ستندفع نحو صارم الأحكام وتنقيض بالجدول الزمني المنصوص عليهم في اتفاق أكرا، وانها ستحترم اتفاق وقف إطلاق النار لتهيئة الظروف لاستعادة السلم في ليبيريا.

يود الوفد الصيني أن يتوجه بالشكر للأمين العام، ولممثله الخاص ولبعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا على جهودهم الدُّؤوبَة للنهوض بتسوية سياسية في ليبيريا. ونقدر تقديرنا بالغا أيضاً مساهمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وخاصة رئيسها الحالي، فخامة الرئيس رولنفر من غانا، وفريق المراقبين العسكريين. لقد ضربوا مثلاً يحتذى على الجهات المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال تسوية النزاعات.

ويساور الوفد الصيني بالغ القلق إزاء التدفق الهائل والمتوال للأسلحة إلى ليبيريا، الذي يمكن أن يقوض اتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه الأطراف الليبيرية ويعيق التنفيذ الناجح لاتفاق أكرا. ويرجو الوفد الصيني أن يتم التقييد على نحو صارم بأحكام ذات الصلة بحظر الأسلحة.

وما فتئ الوفد الصيني يؤيد عملية السلم في ليبيريا وجهود المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية المعنية لتحقيق سلم دائم في ذلك البلد. واستناداً إلى هذا الموقف سنصوت بالتأييد على مشروع القرار المعروض علينا.

السيد أيوه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لمدى تزيد على أربعة أعوام حتى الآن، ما فتئ الشعب الليبيري يرزح تحت رحمة زعماء الفصائل والأطراف الذين يبدو أن رغبتهم في تولي السلطة فضلاً عن سحر المنصب الرفيع، قد أعميا بصرهم عن الحاجة للتوصيل إلى تسوية تفاوضية لخلافاتهم السياسية. فالشهر التي

البلد فحسب، بل أيضا في استقرار كل المنطقة دون الأقليمية في غرب إفريقيا.

إننا ممتنون للأمين العام على اهتمامه وعنايته المتواصلين بحثا عن حل للأزمة في ليبيريا. ونحن نشكر أيضا الدول الأعضاء والمنظمات التي وفرت دعما ماليا وتنظيميا وغيرهما من أنواع الدعم لعملية حفظ السلام، ونناشد جميع الدول الأعضاء تقديم مساعدات إضافية كي يتمكن الليبريون قريبا من استئناف حياتهم العادلة ومواصلة تنميتهم ورفاههم الاقتصادي.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن إيطاليا ستتصوب لصالح مشروع القرار. ونحن ننتظر الآن إلى تمديد ولاية بعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر باعتبارها ميزة كبيرة.

فمن جهة، إن ثلاثة أشهر فترة طويلة بما فيه الكفاية للسماح بالتحقق مما إذا كانت الفصائل الليبية تمثل لاتفاق أكرا، الموقع يوم ٢١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤ - وبخاصة الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار وإنشاء مجلس الدولة. وللأسف، وكما ذكر أعضاء آخرون في المجلس لم يتمكن الأطراف في الليلة الماضية من التوصل إلى اتفاق على تكوين مجلس الدولة الذي لم ينشأ وبالتالي. وهكذا، فقد تأخر البرنامج المتفق عليه في أكرا.

ومن جهة أخرى، فإن فترة التمديد قصيرة جدا لا صدار تحذير واضح وإشارة واضحة إلى الأطراف بأن الوقت قد حان لأن تبدي - باتفاقها وليس بالأقوال فحسب - الرغبة في كفالة السلم في بلدها. فلقد فشلت مرات عديدة جدا في الامتثال للاتفاques التي وقعت عليها. وكثيرا ما استأنفت الفصائل القتال، مما جعل من المتعذر على منظمات الإغاثة الدولية أن تسلم المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها بشدة، مطحية معاناة السكان المدنيين ومغرقة بلدها في أزمة انسانية واقتصادية لا مثيل لها. وينبغي للأطراف إذن أن تستأنف المفاوضات دون ابطاء.

إن مشروع القرار المعروض اليوم يدعو إلى إحكام تطبيق حظر الأسلحة. وفي هذا الصدد، فلنوجه رسالة واضحة إلى البلدان المعنية مفادها أنه لن يكون هناك سلم حتى يتوقف تدفق الأسلحة عبر الحدود الليبية.

يقدم الأمين العام تقريره إلى المجلس. وبسبب فترة الأشهر الثلاثة التي هي مدة الولاية، فإن هذا التقرير من جانب الأمين العام سيكون مؤقتا، بالضرورة، وقد يعطي الانطباع الخاطئ بشأن آفاق تنفيذ الجوانب ذات الصلة من الاتفاق.

لقد أكد وقد بلادي دوما - وكما أبرز ذلك أيضا مؤخرا الأمين العام في "ملحق لخطة للسلم" - بأن عملية فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تمثل مثلا تقليديا على التعاون بين منظمة إقليمية والأمم المتحدة في مجال صنع السلام وحفظ السلام. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مواصلة مساعدة العملية. وإلا، فإن العبء الواقع على الجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وهو مسألة تشير فعلاً إلى عبء لا يمكن لاقتصاداتها الهشة أن تتحمله. إننا تتطلع باهتمام خاص إلى تقرير الأمين العام القادم - المشار إليه في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا - بشأن المساعدة التي تحتاجها الدول الأعضاء في الجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل الإبقاء على قواتها في فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

إن هناك عنصرا هاما جدا في مشروع القرار الحالي يتعلق باستمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيريا، انتهاكا لحظر الأسلحة الذي فرضه القرار رقم ٧٨٨ (١٩٩٢). وانتشار الأسلحة هذا لا يعقد احتمالات نزع السلاح فحسب، بل ويعد أيضا مشاكل الأمان ويعرض للخطر سلامة موظفي فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا. ومن الأهمية بمكان، كما يذكرنا مشروع القرار الحالي، أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بالحظر على تسليم الأسلحة والأعتدة الحربية إلى ليبيريا.

إن نيجيريا حكومة وشعبا تواصل اتفاق موارد إنسانية ومالية هائلة على عمليات فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الرامية إلى إحلال السلام في هذا البلد الذي فرقته الحرب. ونحن نفعل ذلك لأننا على اقتناع بأن ليبيريا والليبيريين ينبغي ألا يتركوا لوحدهم في لحظات عذابهم. وأكثر من ذلك، فإن الأزمة في ليبيريا يترب عليها آثار ليس في ذلك

إن تقرير الأمين العام عن الحالة في ليبيريا غني بالمعلومات. ووفد بلدي مررتاح له ويود أن يشكر الأمين العام وممثله الخاص على الجهود الدؤوبة التي بذلاها سعياً لتحقيق السلام في ليبيريا. ونود أيضاً أن نشكر ونهن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا - ولا سيما رئيسها، السيد جيري رولنفرز رئيس غانا - على التقدم الحالي الذي أحرز في عملية السلام في ليبيريا، كما يتصوره اتفاق أكرا.

إن اتفاق أكرا يوفر ما قد يعتبر أقوى بريق أمل لشعب ليبيريا. فلقد حقق وقفاً لإطلاق النار الذي دخل حيز النفاذ يوم ٢٨ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤. وهو يتضمن أيضاً برنامج عمل واضح لعملية السلام. والمسلم به أن ليبيريا شهدت في الماضي توقيع اتفاقيات لوقف إطلاق النار لم تتحترم قط. ويهودونا بالغ الأمل مع ذلك في أن قادة الأطراف في اتفاق أكرا لن ينكروا هذه المرة بوعدهم بإيجاد حل سياسي للأزمة الليبرية.

وسيكون من المحبط والمخيب للأمال بالنسبة لو فدي إلا يحترم أي طرف من الأطراف الليبرية التزامه بوقف آخر لإطلاق النار. وللأسف فإننا فعلاً نشعر بالإحباط وخيبة الأمل بسبب تعليق المحادثات في أكرا. ولكن الأطراف الليبرية، بموافقتها هي ذاتها، ملزمة بتنفيذ واحترام اتفاق أكرا بالكامل. وعليها واجب ملزم بأن تتقيد بوقف إطلاق النار، وبضمانت تشكييل مجلس الدولة والالتزام بتسریح مليشياتها وإيوائها ونزع سلاحها. وعليها أن تتأكد من وصول المساعدة الإنسانية إلى مجمو عاتها المستهدفة، بكفالة أمن المنظمات المشتركة في توزيع إمدادات الإغاثة إلى الأشخاص المشردين.

ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على الدور الحيوي الذي اضطلعت ولا تزال تضطلع به البلدان المساهمة بقواتها في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وقد أبرز الأمين العام في تقريره الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى هذه الدول الأعضاء. ونحن نهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم كل المساعدات الازمة إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حتى يتمكن من موافقة عمله دون انقطاع بسبب مشاكل مالية أو لوجستية أو غيرها. فأولئك المراقبون يؤدون مهمة صعبة وبالغة

إن حالة ليبيريا تمثل رمزاً للتعاون الذي ينبغي أن يقوم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال منع الصراع وصون السلام. ولقد أبدت المنظمات الإقليمية في إفريقيا مؤخراً استعدادها للاضطلاع بدور ملموس في صون السلام والأمن في المناطق الجغرافية التابعة لها، وهي تجهز نفسها بالآليات لمنع الصراع وإدارة المنازعات وتسويتها.

إن إيطاليا، وليس إيطاليا وحدها، تتهم التطلع المتنامي للبلدان الإفريقية إلى الاضطلاع بدور أكثر فعالية وترحب به، على الرغم من حقيقة أنه لا يزال يوجد بعض النواص في البنية المتاحة لها - وهي بنية ضئيلة في أن يتم تعزيزها قريباً.

ومشروع القرار المعروض على المجلس اليوم يعترف أيضاً بالدور الحاسم الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وبخاصة رئيس الجماعة الحالي، الرئيس رولنفرز رئيس غانا، الذي تستحق جهوده الدبلوماسية في عملية التفاوض التي أفضت إلى التطورات الأخيرة في ليبيريا كاملاً التقدير. وتأمل كبير الأمل في أن تستمر هذه الجهود، بما في ذلك مؤتمر قمة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مما يعزز وبالتالي من احتمالات إيجاد حل دائم للصراع.

إننا نسأل سفير ليبيريا الذي يجلس على طاولة المجلس اليوم أن ينقل رسالة الأمل والتتشجيع هذه إلى بلده وشعبه.

اسمحوا لي أن أختتم باعادة تأكيد رغبة بلدي في مساعدة البلدان الإفريقية على الاضطلاع بدور مباشر أكبر في منع الصراع وإدارته في قاراتها، وفي السعي إلى قيام تعاون أكثر فعالية بينها وبين الأمم المتحدة. وأتطلع إيطاليا كثيراً في أن ينتهي الصراع في ليبيريا قريباً، وفي أن يحل السلام والازدهار في ذلك البلد.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشعر وفد بلدي بالامتنان إزاء أن مجلس الأمن يوافق على أنه من الضروري تمديد ولاية بعثة مراقبين للأمم المتحدة في ليبيريا مدة ثلاثة أشهر - على الرغم من أن بعضنا كان يفضل فترة أطول.

ويسرها إبرام اتفاق أكرا الذي يتيح، بعد طول انتظار، بارقة أمل لليبيا. وفرنسا تشيد برئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهوده للتوافق بين الفصائل. ويحدوها الأمل أن تحترم الأطراف الليبية هذه المرة الالتزامات التي أخذتها على عاتقها. ويؤسفها عميق الأسف أن محادثات أكرا المتعلقة بإنشاء مجلس الدولة قد فشلت، وطالب الأطراف بأن تعمد دون إبطاء إلى إنشاء هذا الجهاز الذي يعد أساسياً جداً لفترة الانتقال.

لقد صوت وفدي مؤيداً لهذا القرار الذي يمدد ولاية بعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيا لفترة ثلاثة أشهر، لتمكين الأطراف من تقديم برهان ملموس على حسن نيتها وإحساسها بالمسؤولية. ومرة أخرى، يجري توضيح أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة لا يمكن أن يحل محل الليبيين، فهم وحدهم المسؤولون عن مصير بلد هم. والحكومة الفرنسية تحت الأطراف الليبية على احترام وقف إطلاق النار المبرم في ٢٨ كانون الأول ديسمبر الماضي، وتدعوا إلى التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة. كما تؤيد حكومتي توصية الأمين العام بعقد اجتماع على مستوى القمة لرؤساء دول المنطقة للتسيير بين سياساتها المتعلقة بليبيا، والتلوّض بتوفيق اتفاق أكرا؛ لأن استمرار الصراع في ليبيا يشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار المنطقة.

أما الحالة الإنسانية التي، كما يشدد الأمين العام، تركت السكان يعانون من مشقة بالغة، فإنها تثير قلقاً عميقاً لدى بلادي. وقد بدأت فرنسا على تقديم المساعدات الإنسانية وبخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي. كما أن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تفعل كل ما في وسعها لمد العون للسكان المدنيين. ومما يصدّم مشاعرنا أن الإمدادات المادية الموجهة لمساعدة الناس تنهب في الطريق إليهم، وأن حياة أفراد هذه المنظمات وحرrietهم في التنقل تتعرضان للخطر. ومن ثم، يطالب وفدي الأطراف بأن تحترم التزاماتها وأن يكفل القادة العسكريون في الميدان السماح بوصول المساعدة إلى وجهتها المستهدفة.

في نهاية فترة الثلاثة أشهر التي ستكون بمثابة اختبار لحسن نية الأطراف الليبية، ستكون حكومتي على استعداد للنظر في توصيات ممكنة يضعها الأمين العام

الأهمية نيابة عنا جميعاً، وهم جديرون بدعم المجتمع الدولي.

بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) فرض مجلس الأمن حظراً على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا، واستمرار انتشار الأسلحة في ليبيريا لا ينتهك فحسب أحكام ذلك القرار، بل إن له أيضاً آثاراً مزعزاً لاستقرار على عملية السلام في ليبيريا وعلى استقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ومن الأهمية بمكان الاستمرار في تشديد إنفاذ ذلك الحظر. وفضلاً عن ذلك، يعتقد وفدي أن فكرة عقد اجتماع قمة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فكرة رائعة ينبغي تنفيذها في المستقبل القريب من أجل جملة أمور منها تنسيق وتعزيز نهج دون إقليمي تجاه المسألة الليبية في هذا المنعطف الهام من عملية السلام.

اسمحوا لي أن أنهي كلمتي بتكرار التأكيد على أن السلام الدائم لا يمكن إحلاله في ليبيريا ما لم يكن الليبيون أنفسهم مستعدون - ومستعدون بإخلاص وجدية - لأن يعملوا من أجله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/22.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لدينا ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ٩٧٢ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تتبع فرنسا باهتمام آخر التطورات في الحالة في ليبيريا.

من الاتفاques توقع، كل منها، فيما يبدو، يوفر طريقة للخروج من المأزق. وعن كل مرة يعرب مجلس الأمن عن تأييده لعملية السلم ويؤكد على استعداده للعمل مع الفصائل ومع فريق المراقبين العسكريين للمساعدة في إيجاد حل للصراع الذي يؤثر بشكل مدمر على حياة شعب ليبريا. وأملنا الصادق هو أن يتسمى هذه المرة ترجمة الاتفاق الذي بذل فيه الوسطاء جهوداً محمودة إلى أفعال، وأن نرى، بحلول الوقت الذي سنستعرض فيه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا مرة أخرى في نيسان/أبريل، دليلاً ملموساً على التزام الفصائل الليبية بالسلم الذي يحتاجه بلدها أشد الحاجة.

وللأسف، فإن النهاية سمعناه هذا الصباح بفشل محادثات أكرا حتى الآن في التوصل إلى قرار بشأن تشكيل مجلس الدولة يثير الإحباط حقاً، ولا يبشر خيراً بالنسبة لذلك الاستعراض أو الآمال في إحلال السلم في ليبريا.

السيد ويسنوموري (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي، في البداية، أن يسجل تقديره المخلص لتقدير الأمين العام الموجز والمفيد الوارد في الوثيقة S/1995/9 المؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والثامن في سلسلة التقارير المرحلية عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبريا.

كما نشيد ونعرب عن تقديرنا للأمين العام وممثله الخاص السابق، السيد تريفور فوردن - سومرز، على الجهود الدؤوبة لإقرار السلم في ليبريا. ونرحب بتعيين السيد أنتوني نياكي الممثل الخاص الجديد للأمين العام في ليبريا؛ ونتمى أن يحقق نجاحاً في اضطلاعه بواجباته الجديدة.

ونشيد بأعضاء البعثة الرفيعة المستوى المرسلة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بغية إيجاد السبل الكفيلة بإحياء عملية السلم وتحقيق المصالحة فيما بين الفصائل الليبية. هذه البعثة التي قادها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد لانسانا كوياتي، أجرت مشاورات مكثفة في أرجاء غرب أفريقيا لتسهيل وفاق سياسي جديد فيما بين الليبيين، وهو وفاق لا يمكن تحقيقه ما لم يتمتع بتأييد السياسة المشتركة للدول المجاورة المعنية بليبريا.

لزيادة موارد ووظائف بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبريا.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي بتوقيع اتفاق أكرا باعتباره خطوة إيجابية نحو حل الصراع الليبيري. ومن الصواب، في ضوء هذا التطور، وبصفة خاصة في ضوء تنفيذ وقف إطلاق النار، أن تبقى الأمم المتحدة على اشتراكها في عملية السلم في نيجيريا، وهذا هو السبب في أن وفدي سره أن يصوت لصالح القرار المتخذ توا.

إن الإبرام الناجح لاتفاق أكرا يرجع، إلى حد بعيد، إلى جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى وجه الخصوص، جهود رئيسها الحالي، الرئيس الغاني رولفرز الذي أبدى إصراراً وتزاماً مثيرين للإعجاب في الجمع بين كل الفصائل لإيجاد الحل. ثني على جهوده وعلى جهود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية التي تلعب دوراً قيماً لحفظ السلم في ذلك البلد. إن جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفريق المراقبين العسكريين التابع لها، وجهود الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، تمثل التزاماً هائلاً من جانب المجتمع الدولي بالتوصل إلى تسوية للصراع في ليبريا. ونحيط الفصائل الليبية الآن أن تبدي التزاماً مماثلاً، وأن تحترم وقف إطلاق النار، وتنفذ الأحكام الأخرى في اتفاق أكرا وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، بما في ذلك تشكيل مجلس الدولة فوراً.

إن إحدى أهم المسائل التي يشملها القرار الذي اتخذناه توا، هي تذكير جميع الدول الأعضاء بالتزامها الصارم بالتقيد بحظر الأسلحة والامتثال له. فالتأثير المدمر للصراع الوحشي الدائر في ليبريا - لا على شعب ذلك البلد فحسب بل على جيران ليبريا أيضاً - يشكل مصدر قلق عميق لوفدي. إن ما يبقي على هذا الصراع هو نقل الأسلحة عبر حدود ليبريا وداخلها، وهذا ليس من شأنه إلا زيادة مخاطر زعزعة الاستقرار في المنطقة. وحكومتي تعلق أهمية كبيرة على قيام الجميع بتنفيذ هذا الحظر تنفيذاً فعالاً.

أخيراً، اسمحوا لي أن أقول إنه، مع اتخاذ المجلس هذا القرار اليوم، لا يسع وفدي إلا أن يعترف بأن لديه شعوراً بأننا كنا هنا من قبل. فخلال الصراع الليبيري شهدنا عدداً

إن القرار الذي اعتمدته المجلس للتو بمد ولاية بعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا ثلاثة أشهر أخرى تبدأ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وهذا يجسد التصميم الجماعي للمجتمع الدولي والتزامه لصالح إيجاد حل مبكر وسلمي للصراع على أساس اتفاق أكرا، بما في ذلك الجدول الزمني لتنفيذ أحكامه - وهذه عملية استغرقت وقتاً أطول بكثير مما يلزم.

ونرجو أن تستأنف على الفور المحادثات لتشكيل مجلس الدولة، كما جاء في اتفاق أكرا، وأن يتتسنى التوصل إلى الاتفاق في أسرع وقت ممكن.

ينبغي النظر إلى تمديد الولاية باعتباره فرصة أمام أطراف الصراع لاحترام وقف إطلاق النار وتنفيذ جميع الاتفاques ذات الصلة. ويحذونا الأمل أن توفر للأطراف الليبرية في إطار هذه الفترة فرصة هامة للتدليل على استعدادها لحل مشاكلها واحترام دور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تؤيد تمديد ولاية بعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ثلاثة أشهر أخرى. وهذا يعقب اتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر فيما بين الأطراف الليبرية بشأن وقف إطلاق النار والعملية السياسية الrammamie إلى إنهاء حربها الأهلية التي دامت خمسة أعوام. ونشيد بالرئيس جيري رولينغز رئيس غانا، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، على نجاحه في تيسير التوصل إلى اتفاق السلم. كما نشيد بالسيد تريفور غوردن - سومرز، الممثل الخاص السابق للأمين العام للأمم المتحدة، وبمنظمة الوحدة الأفريقية، وللجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية، وهي جيري، المساهم الرئيسي في فريق المراقبين العسكريين على أدوارهم الداعمة في هذا الانجاز. والأمر الآن متترك لشعب ليبيريا نفسه ليدل على التزامه بالسلم ببذل كل ما في وسعه من أجل التنفيذ التام لأحكام اتفاق السلم.

وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء عدم قدرة الأطراف الليبرية الاتفاقي على تشكيل المجلس الجديد لدولة في الاجتماعات الأخيرة في أكرا، ونحيط الأطراف

ويسر وفدي أن يلاحظ أن جميع الأطراف الليبية نجحت في التوقيع على اتفاق في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في أكرا. ومنذ التوقيع على اتفاق أكرا هذا من جانب جميع الفصائل المنخرطة حالياً في الصراع، نعتقد أن من الملائم التوجه بتقديرنا إلى رئيس الجماعة الاقتصادية، الرئيس جيري رولينغز رئيس جمهورية غانا، على نجاحه في الاضطلاع بالمقاييس الرئيسية فيما بين الأطراف المعنية. إن مبادراته ساعدت معاذه كبيرة في التغلب على خلافات الأطراف؛ وهذا بدوره أدى إلى التوقيع على الاتفاقي. وفي هذا الصدد، نشيد أيضاً بالدور الريادي الذي اضطلع به وزير خارجية لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية المعنية بليبيريا.

لقد أشار الأمين العام في تقريره إلى أن الأطراف الليبية وقفت اتفاقيات سلم عديدة ولكنها فشلت في تنفيذها. ومن ثم نأمل أن تبدأ جميع الأطراف الليبية الآن التمسك باتفاق أكرا والتدليل الأكيد على استعدادها لتنفيذها بالكامل. ونرى أن الالتزام بوقف إطلاق النار اعتباراً من ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ يمكن أن يفضي إلى عقد انتخابات حرة ونزيهة يعتزم إجراؤها في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وكذلك تنصيب الحكومة المنتخبة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبوسعنا الآن تأييد توصية الأمين العام بعقد قمة لزعماء الجماعة الاقتصادية لتنسيق سياساتهم الخاصة بليبيريا ومواءمتها والنهوض بتنفيذ اتفاق أكرا.

إن مستقبل ليبيريا السياسي يتوقف على الليبيين. لذا يجب عليهم أن يسعوا إلى زيادة التدليل على إرادتهم السياسية والالتزام المستمر بإحلال السلم والاستقرار في بلدتهم. وهذا يستتبع التيسير النشط للإيصال الآمن للمعونة الإنسانية عبر البلاد. وفي هذا الصدد، يناشد وفدي جميع الليبيين أن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع الأنشطة التي يضطلع بها فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية وبعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا.

وحيث أن عملية السلم في ليبيريا تدخل الآن لحظة حرجة، يكون وفدي بتصويته لصالح القرار الذي اتخذه المجلس للتو، قد أيد استمرار وجود البعثة في ليبيريا.

على تذليل العقبات التي تعترض سبيل مداولاتها بشأن هذه المسألة.

الإجراءات في هذا الاتجاه المحددة. ولهذا فإننا نناشدها أن تنشئ خطوة أولى وبدون إبطاء، مجلس الدولة وأن تستأنف المفاوضات تحقيقاً لهذه الغاية.

وفي هذا السياق، وإذ نأخذ في الاعتبار تجربة السنوات القليلة الماضية، نرى أنه كان ملائماً الرابط المنصوص عليه في القرار، بين العودة إلى المستوى السابق لأفراد البعثة وبين وجود وقف مستقر لإطلاق النار في ليبيريا أولاً وقبل كل شيء.

ما برات روسيا ترى أن المشاركة الفعالة الناشطة للبلدان الأفريقية في تحقيق التسوية في ليبيريا هامة من حيث المبدأ بالنسبة لعودة ذلك البلد إلى سبيل التنمية السلمية والديمقراطية. ونود أن نشير بصورة محددة إلى الدور البناء الذي يضطلع به الرئيس الحالي للجامعة الاقتصادية، السيد رولننجز، رئيس جمهورية غانا، ونرى أن البلدان التي شارك في الجماعة الاقتصادية وفي فريق المراقبين العسكريين التابع لها تؤدي دوراً أساسياً في منع ليبيريا من الانزلاق إلى فوضى عسكرية وسياسية كاملة وفي الحيلولة دون تفك البلد - وهذا ستكون له دونها شأ، عواقب سلبية خطيرة على المنطقة بأكملها.

ولذلك السبب نعتبر أن مما له أهمية بالغة الأحكام الواردة في القرار لتعزيز إمكانيات فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك عن طريق مساعدة المجتمع الدولي، والأحكام الخاصة بعقد مؤتمر قمة لزعماء الدول الأعضاء في الجماعة، رغبة في تنسيق سياساتهم تجاه ليبيريا، وتعزيز تنفيذ اتفاق أكرا، وذلك - في جملة أمور - عن طريق إحكام تطبيق حظر توريد الأسلحة إلى ليبيريا. وإذا ما نفذ هذا الاتفاق، ومن ثم أصبح من الممكن التغلب على الأزمة في ليبيريا، فإن هذا في نظرنا يمكن أن يصبح مثالاً للتسوية الناجحة لحالة صراع في القارة الأفريقية بواسطة قوى الأفرقةين أنفسهم، ومثلاً للتفاعل الفعال بين المجتمع الدولي، الذي تمثله الأمم المتحدة، والآليات الإقليمية لصنع السلام.

السيد بيروتنيو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن ألمانيا تعتبر توقيع جميع الأطراف الليبية المعنية على اتفاق أكرا خطوة مشجعة نحو السلام في ليبيريا. إن

إن بعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا، بالاقتران مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجامعة الاقتصادية، دورة حاسماً تضطلع به. وقد انخرطت بالفعل في رصد وقف إطلاق النار المبرم في ٢٨ كانون الأول ديسمبر، واستبدأ قريباً، رهناً بضمود وقف إطلاق النار، برصد عملية نزع السلاح، والإشراف على تسيير المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع السلمي، ومساعدة فريق المراقبين العسكريين في الإشراف العام على تنفيذ اتفاق السلام. وإذا سار تنفيذ اتفاق السلام على ما يرام، والتزم بوقف إطلاق النار، فإن بعثة مراقبين الأمم المتحدة ستعود إلى المستوى المرخص لها بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣).

تؤيد الولايات المتحدة تأييداً قوياً الجهود الإنسانية الرامية إلى تحفيظ معاناة مئات الآلاف من الأشخاص الذين شردتهم هذا الصراع. ونحيط جميع أعضاء المجتمع الدولي على المساعدة في ترسیخ عملية السلام في ليبيريا وتأييد الجهود الدولية والإقليمية لمساعدة في تنفيذ اتفاق أكرا. وتأمل الولايات المتحدة أن تسهم الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة بسخاءً في صندوق الولايات المتحدة بالفعل، لأن الصندوق تعبير ملموس عن تأييد رغبة الشعب الليبي في السلام. وتأمل أن يعود السلام إلى ليبيريا في عام ١٩٩٥.

السيد لا فروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نحن في روسيا نشعر بانشغال كبير إزاء الحالة العسكرية والسياسية والإنسانية المعقّدة القائمة في ليبيريا. ونشاطر التقييم والتوصيات المحددة في تقرير الأمين العام الصادر في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والذي نرى أنه يجسد الحالة في ليبيريا بصورة كافية.

إن مشروع القرار الذي اعتمدته مجلس اليوم يوفر أمثل فترة في ظل الظروف الحالية لتمديد ولاية بعثة مراقبين الأمم المتحدة في ليبيريا. وهو يرسل إشارة واضحة إلى جميع الأطراف الليبية بأنها يجب عليها أن تنفذ جميع أحكام اتفاق السلام مع التقيد بالجدول الزمني لتنفيذها. وعلى أساس آخر المعلومات التي وصلتنا من أكرا، فإن الأطراف لم تدرك تماماً حتى الآن أهمية

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها شخصيا في المجلس، اسمحوا لي بأن اهنتكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إن رواندا على ثقة بأنكم بخبرتكم وقدرتكم ستقددون عمل المجلس بنجاح. وبوسعنا أن نؤكد لكم تعاوننا.

ومن دواعي الشرف لوفد رواندا أن يرحب بأعضاء مجلس الأمن الجدد وأن يؤكد لهم تعاوننا المثمر الكامل هذا العام.

يود وفد بلادي أن يقدم تحية قلبية خالصة إلى الأمين العام لتقريره المؤرخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/1995/9) عن بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا. ونود أيضا أن نعرب عن عميق شكرنا للرئيس الحالى للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، رئيس جمهورية غانا، ولجميع الدول الأعضاء فيها، وأفراد فريق مراقبى وقف إطلاق النار التابع للجامعة، وللمجتمع资料 الدولي للدعم القيم الذى يقدم لعملية السلام في ليبيريا.

فيما يتعلق بالصراع الليبيري وآثاره المأساوية على البلدان المجاورة يشجب وفد رواندا تدهور الحالة في ليبيريا بسبب عدم الامتثال لـ«أحكام اتفاقى كوتونو وأكرا» الموقعين في ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

في هذا الوقت الذي تسير فيه عملية السلام في ليبيريا صعودا وهبوطا محبطا وبالتالي تفاؤل المجتمع الدولى، يعتقد وفد رواندا أن اتفاق أكرا واحدة من الأمل وسط صحراء خالية تماما تقريبا من السلام.

مع ذلك، يشجب وفد بلادي تصرفا واسع الانتشار في مجلس الأمن إزاء حل الصراعات الإفريقية. ففي عام ١٩٩٤، أصبح واضحا في بعض الحالات أن سحب القوات أدى إلى مذابح. وفي حالة بلد إفريقي آخر لم يكن قرار الأمم المتحدة بسحب قواتها أفضل حل لشعب ذلك البلد، الذي وقع ضحية أمراء الحرب.

وفي حالة ليبيريا، فإن القرار الخاص بتمديد وجود قوات السلام التابعة لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ثلاثة أشهر لم يتخد لصالح السكان وإنما - بدلا من

الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تحت القيادة الحالية للرئيس رولينغز رئيس جمهورية غانا، قامت بدور بالغ الأهمية في ضمان هذا الاتفاق. ونرجو أن يثبت أن هذا الاتفاق، مقررونا باتفاق أكوسومبو، واتفاق كوتونو الذي يرتكزان عليه، ستشكل مجتمعة أساس عملية سلام أكثر دينامية في ليبيريا.

لقد صوتنا مؤيدين تمديد ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ثلاثة أشهر. خلال هذه الفترة سيكون على الأطراف الليبية أن تثبت التزامها بعملية السلام. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق عميق بشأن فشل الأطراف الليبية في التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل مجلس الدولة على النحو المنصوص عليه في اتفاق أكرا. ومن الأمور الحاسمة أن يحترم وقف إطلاق النار، والجدول الزمني المتفق عليه لتسوية سلمية للصراع، وسائر الجوانب ذات الصلة من اتفاق أكرا احتراما دقيقا. وإذا لم يحدث هذا، فلن يمكن المجلس من أن يدرس بطريقة أكثر شمولا ولاية البعثة.

وبينما من المهم أن تكون حريصين اليوم، فإن هذا لا يعني أبدا ينبغي أن تتردد في مساعدة عملية السلام في ليبيريا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الدور الهام الذي يقوم به فريق المراقبين العسكريين لوقف إطلاق النار التابع للجامعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بالاشتراك مع بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا، في ضمان تلك العملية. وهذا يبين كيف يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساعد الأمم المتحدة في صيانة السلام والأمن الدوليين. إننا نعلم أن البلدان الإفريقية المشاركة في فريق المراقبين العسكريين تتحمل عبئا ثقيرا، ونعتقد أنها تستحق المساعدة. ويسريني أن أذكر بأن حكومة بلادي وفرت للفريق ٣٥ سيارة نقل لمساعدته في القيام بمهمته.

إن مجلس الأمن والمجتمع الدولي يمكنهما أن يساعدان عملية السلام. لكن مختلف الأطراف الليبية هي المسؤولة في آخر الأمر عن مستقبل بلدها. ويقع عليها دفع عملية المصالحة الوطنية وبالتالي إرساء الأساس لسلم دائم. ونحن ندعوها إلى احترام اتفاق أكرا احتراما حقيقيا وكذلك الحال بالنسبة لاتفاق أكوسومبو وكوتونو اللذين التزمت بهما. إن المجتمع الدولي يمكنه أن يساعد الليبيين، لكنهم وحد هم الذين يمكنهم أن يحققوا سلاما حقيقيا.

وريثما يتم ذلك، يشجع وفد بلادي ويفيد جميع الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية للمساعدة في الإسراع بتنفيذ أحكام مختلف اتفاقيات السلام في ليبيريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل ليبيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

ليس هناك متذمرون آخرون على قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠

ذلك - باعتباره حلاً يقوم على استراتيجية تهديد أطراف الصراعات.

إن إفريقيا تمر بفترة أزمات لا يحس بآثارها بلد واحد فقط. وفي الوقت نفسه، تمر إفريقيا بمرحلة من التهميش المتزايد في العديد من المجالات بالمقارنة بسائر أنحاء العالم.

إن البحث عن حل للصراعات مثل الصراع الموجود في ليبيريا ينبغي ألا يحدد بفترة ثلاثة أشهر فلا يمكن إلا بعملية متأنية، أو طريقاً بطيئاً الوصول إلى توافق آراء جميع الأطراف المعنية. وهذا توضحهحقيقة أن المجلس تصرف في مناطق أخرى من العالم بطريقة مختلفة.

وكدليل على التضامن والتعاون، صوت وفد بلادي مؤيداً تمديداً ولاية بعثة مراقب الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، ولكننا نعد المجلس بأننا سنعود إلى هذا الأمر في اللحظة المناسبة.